مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

أزمة تايوان وتأثيرها علي الاستقرار الامني في منطقة شرق اسيا

The Taiwan crisis and its impact on security stability in East Asia

عقيد اركان حرب /

هشام عبدالله شرارة

كلية الدراسات والبحوث الأسيوية جامعة الزقازيق

DOI: 10.21608/fjssj.2025.425176 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_425176.html

تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٥/٣/١٧م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/٤/١٨م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/٤/٣٠م

توثيق البحث: شرارة، هشام عبدالله. (٢٠٢٥). أزمة تايوان وتأثيرها علي الاستقرار الامني في منطقة شرق اسيا. مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢١،ج.(٨),ص-ص:٣١-٥٠.

٢٠٢٥م

المجلد: الحادي والعشرون. **العدد**: الثامن. أبريل ٢٠٢٥م.

أزمة تايوان وتأثيرها علي الاستقرار الامني في منطقة شرق اسيا

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة أزمة تايوان بوصفها واحدة من أبرز التهديدات التي تواجه الاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا، خاصة في ظل التصعيد العسكري الصيني والدعم الأمريكي المستمر لتايوان. تسلط الدراسة الضوء على تطور العلاقات الصينية–التايوانية، وتزايد الأنشطة العسكرية لبكين حول الجزيرة، بما يشمل المناورات البحرية والجوية، واختراق المجال الجوي، مما يعكس تصاعدًا في حدة التوترات. كما تستعرض الدراسة ردود الفعل الدولية، وخصوصًا التحالفات العسكرية مثل تحالف "أوكوس" بين الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة، وتحالف "كواد" الذي يضم أيضًا اليابان والهند، ودور هذه التحالفات في موازنة النفوذ الصيني. وتشير الدراسة إلى تحول بعض دول جنوب شرق آسيا نحو مواقف أكثر حذرًا، نظرًا لتداخل مصالحها الأمنية والاقتصادية مع الصين. اعتمدت الدراسة على عدة مناهج تحليلية، أبرزها المنهج التاريخي لفهم جذور الأزمة، ومنهج المصلحة الوطنية لتفسير سلوك الدول، ومنهج النظم لتحليل تفاعلات الأزمة ومخرجاتها. وخلصت إلى أن استمرار التصعيد قد يؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي، مع تزايد احتمالات المواجهة العسكرية. وأوصت بأهمية تفعيل الحوار الدبلوماسي، وتهدئة سباق التسلح، وتعزيز دور المنظمات الإقليمية في احتواء الأزمة وتفادي أي صراع محتمل يهدد استقرار المنطقة بأكملها.

الكلمات المفتاحية: أزمة تايوان، الاستقرار الامني، شرق اسيا.

The Taiwan crisis and its impact on security stability in East Asia

Abstract:

This study examines the Taiwan crisis as one of the most prominent threats to security and stability in the East Asian region, particularly in light of the ongoing Chinese military escalation and continued U.S. support for Taiwan. The study highlights the evolution of China-Taiwan relations and the increasing military activities by Beijing around the island, including naval and aerial maneuvers and repeated airspace violations, all of which reflect a significant rise in regional tensions. It also reviews international responses, with a particular focus on military alliances such as AUKUS (the United States, Australia, and the United Kingdom) and the Quad alliance (which also includes Japan and India), and their roles in counterbalancing Chinese influence. The study further notes a shift in the positions of some Southeast Asian countries toward more cautious approaches, due to the complex interplay of their security and economic interests with China. The research adopts several analytical approaches, including the historical method to trace the roots of the crisis, the national interest approach to explain state behavior, and the systems theory to analyze the dynamics and outcomes of the crisis. It concludes that continued escalation could destabilize regional security and increase the risk of military confrontation. The study recommends activating diplomatic dialogue, de-escalating the arms race, and strengthening the role of regional organizations in containing the crisis and preventing a broader conflict.

Keywords: Taiwan crisis, security stability, East Asia.

- مقدمة:

تُعد أزمة تايوان واحدة من أكثر القضايا الجيوسياسية تعقيدًا في منطقة شرق آسيا، لما تحمله من أبعاد تاريخية واستراتيجية تُهدد الاستقرار الإقليمي والدولي. فالصراع بين الصين وتايوان لا يقتصر على خلافات داخلية، بل يتجاوز ذلك ليعكس صراعًا أوسع بين القوى العظمى، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة. وتكتسب تايوان أهمية محورية بسبب موقعها الاستراتيجي،يستعرض هذا البحث ودور التصعيد العسكري وتأثيره على الأمن الإقليمي، التحالفات العسكرية ويهدف إلى تقديم فهم شامل للأزمة، وأثرها على موازين القوى في شرق آسيا والاستقرار في المنطقة، من خلال مناهج تحليلية متعددة تساعد في تفسير وتحليل مسارات النزاع وآفاق تطوره.

١- إشكاليات الدراسة:

تتمثل إشكاليات الدراسة في ابعاد وانعكاسات الازمة التايوانية على الاستقرار الامني في منطقة شرق اسيا وتعتمد علي تناول العديد من المحاور مثل التصعيد العسكري وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة شرق أسيا، والتحالفات العسكرية في منطقة شرق اسيا.

٢- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق ما يلي:

١. دراسة أبعاد أزمة تايوان.
٢. انعكاسات أزمة تايوان على منطقة شرق أسيا.

٣- تساؤلات الدراسة:

في ضوء اشكاليات الدراسة وأهدافها تسعي للإجابة عن التساؤل الرئيسي " ما متغيرات الأزمة التايوانية وانعكاساتها على منطقة شرق أسيا ؟" ويتفرع منها العديد من **التساؤلات الفرعية**، أبرزها:

١. ما تعريف الأزمة الدولية ؟
٢. ما ابعاد أزمة تايوان ؟
٣. ما الانعكاسات الامنية لأزمة تايوان على منطقة شرق أسيا ؟

٤- منهج الدراسة:

يمكن الاعتماد علي المناهج التالية لتحليل مشكلة الدراسة:

١. المنهج التاريخي:

يُستخدم لفهم جذور الأزمة التايوانية وتطور العلاقات بين الصين وتايوان، مما يساعد على وضع الأزمة في سياقها التاريخي.ويستخدم لدراسة تاريخ النزاع بين الصين وتايوان منذ الحرب الأهلية الصينية. وتحليل محطات التصعيد الرئيسية السابقة التي ساهمت في تفاقم الأزمة.

٢. منهج المصلحة الوطنية:

يعتبر منهج المصلحة الوطنية أن الهدف الأساسي للدولة هو تحقيق المصلحة الوطنية، وعلى هذا الأساس أنصار هذا المنهج يركزون على دراسة العلاقات الدولية على كل ما يتعلق بالمصلحة الوطنية.

٣. منهج النظم:

يعتمد هذا المنهج على فكرة أن هناك عوامل خارجية يطلق عليها (المدخلات) تتفاعل مع وسط نظامى وتسمى التفاعلات ب(العمليات) ويترتب عليها نتائج تسمى (مخرجات) وهى عبارة عن قرارات تتخذها مراكز صنع القرار لمواجهة ظاهرة ما ولاتخاذ السياسات وتحديدها، كما أن هذه العملية يرافقها تغذية عكسية feedback، تتمثل فى آثار وعواقب هذه القرارات. وأبرز من كتب فى هذا المنهج هما ديفيد إيستون ومورتن كابلان. وقد تم توظيف هذا المنهج فى الدراسة من خلال التركيز على العوامل والمسببات التى أدت إلى تطور أزمة تايوان، ومن ثم تتبع إنعكاساتها على منطقة شرق أسيا.

٥- تتضمن الدراسة العناصر الرئيسية الاتية:

أ. المقدمة.

ب. الاطار المفاهيمي للدراسة:

ج. التصعيد العسكري وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة شرق أسيا.

د. التحالفات العسكرية في منطقة شرق اسيا.

هـ. نتائج وتوصيات الدراسة

و. الخلاصة

أولا: الاطار المفاهيمي للدراسة:

نقدم في السياق التالي تعريفات بعض العلماء والمفكرين للازمة الدولية :

هانز مورجنثاو: الأزمة الدولية هي موقف تصاعدي يتسم بتضارب المصالح بين الدول، مما يستدعي تدخلاً فوريًا لتجنب تصعيد قد يؤدي إلى الحرب (١).

يري تشارلز ماكليلاند: يرى أن الأزمة الدولية هي نوع خاص من التغيير الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف الصراع، ويرجع هذا التغير إلى التغير في نمط تدفق الأفعال المتبادلة بين أطراف الصراع، ففي بداية الأزمة وتصاعدها تتزايد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ثم يحدث تغير ثان ملحوظ في نمط التفاعل بين أطراف الأزمة في مرحلة انخفاض حدتها، وفي مرحلة انتهاء الأزمة يقل معدل تبادل الأفعال والتحركات الصراعية، في حين تزيد التصرفات الصراعية اللفظية، والاتهامات، والاحتجاجات، والتحذيرات، والتهديدات في هذه المرحلة، ووفقاً لهذا التعريف فإن الأزمة الدولية تعتبر مرحلة وسط بين حالة السلم وحالة الحرب (٢).

مايكل بريتشارد: يري ان الأزمة الدولية تتعلق بمرحلة حساسة تتطلب قرارات جوهرية لمواجهة تهديدات غير مسبوقة لمصالح الدولة (٣).

أوارن يونج: يري أن الأزمة الدولية هي مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي، أو أي من نظمه الفرعية فوق النظام الدولي، كما تعني الأزمة الدولية تحدياً مقصوداً المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانيات و قوع العنف داخل واستجابة مقصودة من جانب كل من أطرافها، بحيث يتصور كل منهم أن هذه الأزمة عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل تؤدي إلى زيادة درجة التهديد والإكراه، وهي غالباً يمكن أن تغير مجرى التاريخ لصالحه، وفي تعريف آخر ينظر للأزمة الدولية على أنها ما تسبق الحروب ولكن ليست كل الأزمات الدولية تؤدي إلى حرب، وفي صياغة أخرى(٤).

ومن الجدير بالذكر ان الازمة الدولية تشير الي يشير إلى مجموعة من الأحداث أو التطورات التي يكون لها تأثير كبير على النظام الدولي ككل. هذه الأزمات قد تشمل النزاعات العسكرية بين دول أو جماعات مسلحة، الأزمات الاقتصادية التي تمتد عبر حدود الدول وتتسبب في اضطراب اقتصادي عالمي، انتشار الأمراض المعدية التي

تؤثر على أكثر من دولة (مثل الأوبئة العابرة للحدود)، أو حتى التغيرات المناخية التي تتسبب في توترات سياسية أو تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية والبيئية. الأزمات الدولية عادة ما تتطلب استجابة منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من أجل التعاون بين الدول للتعامل معها وحل آثارها.

ثانيا: التصعيد العسكري وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة شرق أسيا:

التصعيد العسكري في منطقة شرق آسيا له عدة أبعاد، لعل أبرزها:

١- تزايد الأنشطة العسكرية الصينية:

تزايدت الأنشطة العسكرية الصينية حول تايوان في السنوات الأخيرة، حيث تسعى بكين إلى تعزيز سيطرتها العسكرية على المنطقة وإرسال رسائل ردع واضحة إلى تايبيه وحلفائها الغربيين. في عام ٢٠٢٤، نفذ جيش التحرير الشعبي الصيني مناورات عسكرية ضخمة عُرفت باسم "السيف المشترك ٢٠٢٤B"، والتي تضمنت عمليات محاكاة لحصار تايوان، فضلًا عن تدريبات على الضربات الجوية والبحرية ضد أهداف استراتيجية (٥).

ويعد أحد أبرز ملامح هذا التصعيد اختراق المجال الجوي التايواني بشكل متكرر. وفقًا لتقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قامت أكثر من ٢٥ طائرة مقاتلة صينية بعبور خط المنتصف لمضيق تايوان خلال المناورات الأخيرة، وهو ما يُعد انتهاكًا واضحًا للوضع القائم منذ عقود إضافة إلى ذلك، زادت الصين من عدد السفن الحربية التي تقوم بدوريات بالقرب من السواحل التايوانية، مما يعزز من احتمالات حدوث اشتباكات عسكرية بين الطرفين(٥).

وتعكس هذه التحركات الصينية استراتيجية واضحة تقوم على اختبار الدفاعات التايوانية، ورفع الضغط السياسي والعسكري، فضلًا عن إظهار قدرة الصين على تنفيذ حصار عسكري شامل في حال اندلاع نزاع وقد أكدت بكين في أكثر من مناسبة أن التدريبات العسكرية التي تُجريها في المنطقة تهدف إلى إرسال رسالة تحذير صارمة للقوى الانفصالية في تايوان(٦).

لقد شهدت القوات البحرية الصينية تطورًا ملحوظًا، حيث تمتلك ثلاث مجموعات من حاملات الطائرات، إلى جانب استمرار إنتاج المدمرات والغواصات

والسفن الهجومية البرمائية المتقدمة. ونتيجة لهذه التطورات، أصبحت البحرية الصينية تتفوق عدديًا على نظيرتها الأميركية؛ مما عزز مكانتها كأكبر قوة بحرية في العالم، وفي سياق القدرات النووية، بلغت الترسانة النووية الصينية ما يقرب من ٥٠٠ رأس حربي، مع توقعات تشير إلى احتمال تضاعف هذا العدد عام ٢٠٣٠. ويمثل هذا التوسع تحولًا جوهريًا في الاستراتيجية العسكرية الصينية، حيث تقترب بكين من اعتماد سياسة ردع نووي أكثر قدرة على المنافسة مع الولايات المتحدة وروسيا. ويعكس نشر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والتقدم في تكنولوجيا اختراق الدفاعات الصاروخية هذا التحول الاستراتيجي، وتعد تايوان محورًا استراتيجيًا أساسياً لجمهورية الصين الشعبية، حيث كثفت بكين أنشطتها العسكرية حول مضيق تايوان من خلال تدريبات جوية وبحرية غير مسبوقة تهدف إلى محاكاة سيناريوهات الحصار أو الغزو. وتعكس هذه التحركات تصاعد التوترات الإقليمية، مما يزيد من احتمالية اندلاع نزاع عسكري في المنطقة. كما تسعى الصين إلى تعزيز وجودها العسكري العالمي عبر إنشاء قواعد خارجية ومراكز لوجستية، ويُبرز التقرير قاعدة جيبوتي كنموذج لهذه التوسعات، والتي قد تمتد إلى الشرق الأوسط، وإفريقيا، وجزر المحيط الهادئ بهدف حماية المصالح الاستراتيجية الصينية وتوسيع نطاق نفوذها العسكري عالميًا(٦).

وفي هذا الإطار، يثير تقييم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) مخاوف بشأن تنامي القوة العسكرية الصينية ومساعيها لتحقيق التكافؤ مع الولايات المتحدة. ويؤكد التقرير على ضرورة استمرار الاستثمار الأميركي في التقنيات العسكرية المتقدمة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الحلفاء، ورفع مستوى الجاهزية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقد أثارت هذه التطورات قلق العديد من الحلفاء؛ بما في ذلك اليابان وأستراليا والهند، حيث من المتوقع أن تؤثر نتائج التقرير على النقاشات الأمنية المستقبلية، ولا سيما في إطار الحوار الأمني الرباعي (QUAD) والجهود التي يبذلها حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (٧).

٢- تعزيز التعاون الأمريكي مع تايوان:

لقد وافقت الولايات المتحدة، ضمن جهودها لتعزيز القدرات الدفاعية لتايوان، على تزويد تايوان بأنظمة دفاع جوي متطورة، بما في ذلك صواريخ باتريوت PAC-3والطائرات المسيرة MQ-9 Reaper وتقنيات الحرب الإلكترونية الحديثة. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز قدرة تايوان على الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المتزايدة من الصين. على سبيل المثال، في أكتوبر ٢٠٢١، كثفت الصين من ضغوطها على تايوان بتكثيف التوغلات الجوية لمقاتلاتها الحربية؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز دعمها العسكري لتايوان(٦).

صعّدت الصين من ضغوطها على تايوان من خلال تكثيف التوغلات الجوية لمقاتلاتها الحربية، حيث أصبحت هذه التحركات أداة جديدة تستخدمها بكين لتعزيز الضغط على الجزيرة الديمقراطية. وقد أثارت هذه الخطوات مخاوف من احتمالية تحول التوترات الحالية إلى مواجهة عسكرية شاملة في حال حدوث أي خطأ. وفي ظل هذا التصعيد، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستدافع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني، وهو موقف يعكس تحولًا محتملًا في سياستها الخارجية تجاه هذه القضية (٧).

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أنهت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان عام ١٩٧٩ لصالح الاعتراف ببكين كممثل وحيد للصين. ومع ذلك، لا تزال واشنطن تُعد الحليف الأبرز للجزيرة، كما أنها المزوّد الرئيسي لها بالأسلحة، بل إن القوانين الأمريكية تُلزم الإدارة ببيع الأسلحة لتايوان لتمكينها من الدفاع عن نفسها. ورغم ذلك، فإن الموقف الأمريكي المتردد يعكس سياسة تُعرف بـ"الغموض الاستراتيجي"، حيث تبقي واشنطن على نواياها غير واضحة بشأن طبيعة ردها المحتمل على أي تحرك صيني ضد تايبيه. من جانبها، حذرت بكين الولايات المتحدة من التدخل، مؤكدة أن قضية تايوان تمثل "خطًا أحمر" لا مجال فيه للتنازل، مما أدى إلى تصعيد إضافي في التوترات بين الطرفين، خاصة أن الصين تعتبر تايوان، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٣ مليون نسمة، جزءًا لا يتجزأ من أراضيها (٧).

وجاء التصعيد الصيني عقب انتقادات حادة وجهتها بكين لكل من الولايات المتحدة وكندا بسبب إرسالهما سفنًا حربية عبر مضيق تايوان في منتصف أكتوبر ٢٠٢١، واعتبرت الصين أن هذه التحركات تهدد السلام والاستقرار الإقليمي. في المقابل، أكدت الولايات المتحدة التزامها بأمن منطقة المحيطين الهادئ والهندي، في محاولة لاحتواء التوترات مع بكين، أكد البيت الأبيض في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١ أن سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان لم تتغير، على الرغم من تصريحات الرئيس جو بايدن التي أكد فيها أن بلاده ستدافع عن تايوان إذا تعرضت لهجوم صيني. وتسعى واشنطن إلى تجنب تصعيد النزاع مع الصين، مع التشديد على التزامها بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها، وفقًا لما ينص عليه قانون العلاقات مع تايوان لعام ١٩٧٩(٧).

وأكد وزير الدفاع الأمريكي-السابق- لويد أوستن، خلال اجتماع لحلف شمال الأطلسي في بروكسل أن واشنطن ستواصل دعم تايوان عسكريًا لتمكينها من الدفاع عن نفسها. كما جدد بايدن الرئيس الأمريكي السابق، خلال لقاء مع ناخبين في ولاية ميريلاند يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٢١، التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الجزيرة، وهو ما يتعارض ظاهريًا مع سياسة "الغموض الاستراتيجي" التي تنتهجها واشنطن منذ عقود.

وفي السياق ذاته، سبق أن أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عام ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان "مهما كان الثمن"، ما يشير إلى أن تصريحات بايدن تأتي ضمن إطار السياسة الأمريكية التقليدية التي تعتمد على المناورة السياسية دون تقديم التزامات واضحة.

ويرى الباحث، على الرغم من أن الولايات المتحدة والصين، باعتبارهما قوتين نوويتين واقتصاديتين، تخوضان صراعًا في ملفات متعددة، فإن قضية تايوان تظل الأكثر حساسية، إذ يُنظر إليها على أنها النقطة الأكثر عرضة لإشعال مواجهة عسكرية بين البلدين. فمن الناحية العسكرية، فإن أي محاولة صينية للسيطرة على تايوان ستكون محفوفة بالتحديات، فالهجوم العسكري قد يؤدي إلى نشوب نزاع بين أبناء القومية الصينية "الهان" أنفسهم، كما أن السيطرة على جزيرة ذات تعداد سكاني

يبلغ ٢٤ مليون نسمة، أغلبهم يعارضون الحكم الشيوعي، ستكون مهمة صعبة للحكومة الصينية.

إضافة إلى ذلك، فإن شن هجوم على تايوان قد يؤدي إلى تداعيات إقليمية خطيرة، حيث من المحتمل أن تتدخل الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائها الإقليميين مثل أستراليا واليابان، ما قد يؤدي إلى تصعيد الصراع إلى مستوى أوسع. وعلى الرغم من رغبة الرئيس الصيني شي جينبينغ في تحقيق إعادة التوحيد مع تايوان خلال فترة حكمه، فإن هذه الاعتبارات تجعل اتخاذ قرار بالحرب مغامرة ذات مخاطر كبيرة.

وفي ظل هذا الوضع، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز تحالفاتها الدولية لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، حيث أطلقت تحالف "أوكوس" الأمني عام ٢٠٢٣ مع بريطانيا وأستراليا لتعزيز التواجد العسكري في منطقة المحيط الهادئ، كما كثفت من اجتماعات تحالف "كواد" الذي يضم الولايات المتحدة، أستراليا، الهند، واليابان، في محاولة لمحاصرة التمدد الصيني، من غير المرجح أن تشهد المنطقة صراعًا عسكريًا مباشرًا بين الصين والولايات المتحدة، إذ إن أي تصعيد قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي. ومع ذلك، فإن التوترات القائمة واستمرار سياسات الضغط العسكري والدبلوماسي المتبادل قد تجعل المواجهة أمرًا واردًا في المستقبل، خاصة في ظل تنامي الحضور العسكري في مضيق تايوان (٨).

فضلا عن قيام الولايات المتحدة بتعزيز تحالفاتها العسكرية مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين، بهدف تشكيل شبكة دفاعية إقليمية لاحتواء الصين .

لقد أدى التوتر المتزايد في مضيق تايوان إلى سباق تسلح إقليمي، حيث بدأت العديد من الدول الآسيوية في تعزيز قدراتها العسكرية تحسبًا لاحتمال اندلاع صراع مسلح. اليابان، على سبيل المثال، أعلنت عن زيادة ميزانيتها الدفاعية بنسبة ٢٦%، كما شرعت في تطوير قدرات هجومية جديدة، بما في ذلك صواريخ بعيدة المدى. في المقابل، بدأت كوريا الجنوبية في تصنيع غواصات نووية وصواريخ تفوق سرعة الصوت، مما يعكس تحولًا كبيرًا في الاستراتيجية الأمنية لدول شرق آسيا (٩).

وتُشير هذه التطورات إلى أن منطقة شرق آسيا أصبحت أكثر عرضة لعدم الاستقرار، حيث يُمكن لأي حادث عسكري بسيط أن يؤدي إلى تصعيد شامل . كما أن سباق التسلح المتزايد قد يُساهم في تغيير التوازن العسكري في المنطقة، مما يجعل فرص الحلول السلمية أكثر تعقيدًا.

٣- دلالات زيارة نانسي بيلوسي لتايوان وأبعادها:

تمثل زيارة نانسي بيلوسي إلى تايوان، رغم التحذيرات الصريحة من الرئيس الصيني شي جين بينغ لنظيره الأمريكي جو بايدن بأن هذه الخطوة بمثابة "اللعب بالنار"، دلالة استراتيجية مهمة. إذ سعت واشنطن من خلال هذا التحرك إلى استفزاز الصين بهدف ترهيب دول جنوب شرق آسيا منها، وتعزيز سياستها الرامية إلى إنشاء تحالفات عسكرية في المنطقة لتطويق بكين، سواء عبر تحالف "أوكوس" الحوار الأمني الرباعي أو الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

أ- الرد الصيني على زيارة بيلوسي:

اتخذت الصين موقفًا حازمًا تجاه هذه الزيارة، حيث تبنت عدة سياسات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ/ ١: الرد العسكري:

- قامت الصين بنشر صاروخ باليستي فرط صوتي من طراز "(دي إف – ١٧DF–) " المضاد للسفن في قواعدها العسكرية بمقاطعتي فوجيان وتشجيانغ المقابلتين لسواحل تايوان، وذلك كتحذير لحاملة الطائرات الأمريكية "رونالد ريغان" والمدمرات الثلاث المرافقة لها من الإبحار في مضيق تايوان أو التدخل لدعم تايوان عسكريًا.
- في الأول من أغسطس ٢٠٢٢، أطلقت الصين عدة صواريخ باليستية عابرة للقارات من طراز "دي إف – ٤١ (DF–41) "القادرة على حمل رؤوس نووية، في المياه المحيطة بشمال شرق وشمال غرب تايوان. علمًا بأن هذا الصاروخ يمتلك مدى يتراوح بين ١٢ و١٥ ألف كيلومتر، ويمكنه حمل ١٢ رأسًا نوويًا، ما يجعله رسالة ردع واضحة للولايات المتحدة (١٠).

أ/ ٢: فرض حصار مؤقت على تايوان:

- أعلنت الصين عن مناورات عسكرية خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أغسطس ٢٠٢٢، في سبع مناطق تحيط بتايوان، مما فرض عمليًا حصارًا جوياً وبحريًا عليها. تميزت

بعض هذه المناورات بكونها على بعد ٢٠ كيلومترًا فقط من الساحل التايواني، فيما جرت أخرى على طرق التجارة المزدحمة، مما زاد من التوترات الإقليمية (١٠).

أ/ ٣: العقوبات الاقتصادية:

- فرضت بكين عقوبات تجارية على أكثر من ١٠٠ شركة أغذية تايوانية، وأعلنت في ٣ أغسطس ٢٠٢٢ تعليق تصدير الرمال الطبيعية إلى تايوان، وهو عنصر أساسي في صناعة أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية. تجدر الإشارة إلى أن تايوان تستهلك سنويًا نحو ٩٠ مليون طن متري من الرمال الطبيعية، وكان ثلثها يأتي من الصين (١٠).

أ/ ٤: تعليق التعاون مع واشنطن:

- استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير الأمريكي في بكين، نيكولاس بورنز، في ٢ أغسطس ٢٠٢٢، وسلمته رسالة احتجاج على زيارة بيلوسي، معتبرة أن تصرفها يشكل "استفزازًا متعمدًا وانتهاكًا خطيرًا لسيادة الصين (١٠)."
- فرضت الصين عقوبات على نانسي بيلوسي، كما علقت المحادثات مع واشنطن حول قضايا المناخ، وألغت لقاءات عسكرية وأمنية، بالإضافة إلى تعليق التعاون في مجالات مكافحة المخدرات والجريمة العابرة للحدود وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى جانب ذلك، أوقفت الصين استيراد بعض المنتجات الغذائية من تايوان، كما علقت تصدير بعض السلع إليها. يُذكر أن حجم التبادل التجاري بين الصين وتايوان بلغ ٣٢٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، مما يعكس الأهمية الاقتصادية للعلاقات بين الطرفين، والتي قد تكون أحد العوامل المهدئة للأزمة مستقبلاً (١١).

٤- تداعيات زيارة بيلوسي على السياسة الأمريكية

أثار موقف الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن من قضية تايوان تساؤلات عديدة حول مدى استمرار "سياسة الغموض الاستراتيجي" التي انتهجتها الولايات المتحدة تاريخيًا تجاه تايوان. فقد أثار تصريح بايدن حول "الدفاع عن تايوان في حال تعرضها لهجوم صيني" جدلًا واسعًا، حيث فُسّر على أنه نهاية لهذه السياسة الغامضة؛ مما يزيد من توتر العلاقات بين واشنطن وبكين، ويدفع الصين نحو مزيد من التحفظ والريبة تجاه نوايا الولايات المتحدة (١٢).

٥- أستراليا ودورها المتزايد في احتواء الصين:

أ. تحالف AUKUS وتعزيز القدرات الدفاعية الأسترالية:

يُعد تحالف AUKUS الذي يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا إحدى الأدوات الرئيسية لمواجهة النفوذ الصيني في المنطقة. ويشمل هذا التحالف عدة محاور لتعزيز القدرات الدفاعية الأسترالية:

- **حصول أستراليا على غواصات نووية هجومية** :تمثل هذه الغواصات تحولًا نوعيًا في الاستراتيجية الدفاعية الأسترالية، حيث ستمكن البحرية الأسترالية من زيادة قدرتها على الانتشار السريع والمناورة في أعماق المحيطين الهندي والهادئ. يُتوقع أن تُستخدم هذه الغواصات كأداة رادعة ضد أي توسع صيني محتمل، مما يعزز من موازين القوى البحرية (١٣).
- **تطوير تقنيات دفاع سيبراني متقدمة** :تواجه أستراليا تهديدات إلكترونية متزايدة من الصين، مما دفعها إلى تعزيز قدراتها في الأمن السيبراني بالتعاون مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. يشمل هذا التعاون تطوير أنظمة مراقبة وحماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات السيبرانية، فضلًا عن التدريب المستمر للقوى العاملة في المجال السيبراني لمنع أي اختراقات إلكترونية قد تهدد الأمن القومي الأسترالي (١٤).
- **إجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة** :تشارك أستراليا بانتظام في تدريبات عسكرية مع الولايات المتحدة واليابان والفلبين، والتي تهدف إلى محاكاة سيناريوهات الحروب المحتملة في مضيق تايوان، مما يعزز التنسيق العسكري والجاهزية الدفاعية. تشمل هذه التدريبات عمليات هجومية ودفاعية متقدمة تحاكي بيئات قتالية واقعية، وهو ما يُسهم في تعزيز تكامل القوات الحليفة(١٤).

٦- تقارب بعض الدول مع الصين خوفًا من التورط في صراع مباشر:

أ. دول جنوب شرق آسيا: التوازن بين المصالح الأمنية والاقتصادية:

بالرغم من أن الصين تُشكل تهديدًا عسكريًا لبعض دول رابطة آسيان(ASEAN) ، إلا أن بعض هذه الدول تتجنب التصعيد العسكري معها نظرًا لاعتمادها الاقتصادي الكبير على الصين:

- **إندونيسيا وماليزيا:** تُعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لهاتين الدولتين، مما يجعلهما حذرتين في اتخاذ موقف عدائي تجاه بكين. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبرمت إندونيسيا اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وأستراليا لتعزيز قدراتها البحرية، لا سيما بعد تصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي(١٥).
- **تايلاند والفلبين:** تُحاول الفلبين موازنة علاقاتها بين الصين والولايات المتحدة، لكنها منحت واشنطن حق استخدام أربع قواعد عسكرية جديدة على أراضيها، مما يشير إلى تقارب استراتيجي أكبر مع الولايات المتحدة. في المقابل، تحافظ تايلاند على علاقات متوازنة مع بكين، حيث تستفيد من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية ومشروعات الحزام والطريق(١٦).

ب- الدور الهندي: توازن استراتيجي بين الصين والغرب:

تلعب الهند دورًا محوريًا في المنطقة عبر تبني استراتيجية "عدم الانحياز الجديد"، حيث تحاول الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف. تتعاون الهند مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في إطار تحالف QUAD، لكنها في الوقت ذاته تُحافظ على تجارة مزدهرة مع الصين. هذا التوازن الاستراتيجي يمنحها القدرة على تعزيز نفوذها في المنطقة دون التورط في مواجهات مباشرة (١٧).

٧- احتمالية تشكل تحالفات جديدة لموازنة النفوذ الصيني:

أ. تحالف اليابان- كوريا الجنوبية-الولايات المتحدة:

في ظل تصاعد التوترات في المنطقة، بدأت اليابان وكوريا الجنوبية في تجاوز خلافاتهما التاريخية لتعزيز التعاون الدفاعي في مواجهة الصين. في عام ٢٠٢٣، تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية بين واشنطن وطوكيو وسيول لتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة، مما يُشكل تحالفًا إقليميًا أكثر تماسكًا لموازنة النفوذ الصيني (١٧).

ب. احتمالية انضمام الفلبين إلى تحالفات أمنية جديدة.

نظـرًا لموقعهـا الاسـتراتيجي القريـب مـن تـايوان، قـد تُصـبح الفلبـين شـريكًا رئيسـيًا فـي الجهـود الأمريكيـة لاحتـواء الصـين. فـي عـام ٢٠٢٣، سـمحت مـانيلا للولايـات المتحـدة باسـتخدام أربـع قواعـد عسـكرية إضـافية علـى أراضـيها، ممـا يُشـير إلـى تقـارب اسـتراتيجي أكبـر مـع واشـنطن فـي مواجهـة الصـين. يُتوقـع أن تشـارك الفلبـين بشـكل متزايـد فـي التـدريبات العسـكرية المشـتركة وأن تحصـل علـى مسـاعدات عسـكرية أمريكية لدعم قدراتها الدفاعية (١٦).

ج. دور أستراليا والهند في تعزيز تحالفQUAD .

يُعتبـر تحـالف QUAD (الـذي يضـم الولايـات المتحـدة، اليابـان، أسـتراليا، والهنـد) منصـة رئيسـية لمواجهـة النفـوذ الصـيني المتزايـد. ومـن المتوقـع أن يُعـزز أعضـاء التحالف من تعاونهم في المستقبل عبر:

- **زيـادة التـدريبات العسـكرية المشـتركة فـي المحـيط الهـادئ**، ممـا يُحسـن جاهزية القوات المشاركة ويُعزز التنسيق الدفاعي بين الدول الأعضاء.
- **توسـيع التعـاون الاقتصـادي والتكنولـوجي** لمواجهـة الهيمنـة الصـينية فـي مجـالات مثـل أشـباه الموصـلات والـذكاء الاصـطناعي، وهـو مـا يُسـاهم فـي تقليل الاعتماد على الصين في هذه القطاعات الحيوية (١٨).

يتزايـد التنـافس بـين الصـين والقـوى الغربيـة فـي المحيطـين الهنـدي والهـادئ؛ ممـا أدى إلـى تعزيـز التحالفـات الدفاعيـة والأمنيـة فـي المنطقـة. تلعـب أسـتراليا دورًا محوريًـا فـي هـذه التحالفـات مـن خـلال AUKUS، بينمـا تسـعى دول جنـوب شـرق آسـيا إلـى تحقيـق تـوازن بـين المصـالح الاقتصـادية والأمنيـة. فـي المسـتقبل، مـن المحتمـل أن نشـهد تحالفـات جديـدة لمواجهـة النفـوذ الصـيني، ممـا سـيؤثر علـى التـوازن الجيوسياسـي في المنطقة.

ثالثا: النتائج والتوصيات:

فـي ضـوء أهـداف الدراسـة ومشـكلتها البحثيـة وارتباطهـا بالتسـاؤلات البحثيـة، فقد توصلت الدراسة للنتائج والتوصيات التالية:

- **النتائج:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس أبعاد وتأثيرات الأزمة التايوانية على المستويين الإقليمي والدولي، وأبرز هذه النتائج:

١. **تصاعد التوترات الجيوسياسية:** شكلت الأزمة التايوانية بُعدًا جديدًا في الصراع بين القوى العظمى، حيث عززت المواجهة بين الصين والولايات المتحدة وأثرت على الاستقرار في منطقة شرق آسيا.
٢. **تحول استراتيجيات التحالفات الدولية:** أسهمت الأزمة في إعادة رسم ملامح التحالفات الإقليمية والدولية، حيث شهدنا تعميق التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وحلفائها مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا.
٣. **تعزيز النزعة العسكرية:** دفعت الأزمة العديد من الدول الآسيوية إلى زيادة إنفاقها العسكري وتطوير استراتيجيات دفاعية جديدة تحسبًا لأي تصعيد عسكري محتمل.
٤. **إعادة تشكيل السياسات الصينية:** كرست الصين استراتيجيات أكثر صرامة تجاه تايوان، معززة بذلك نهجها القائم على مبدأ "الصين الواحدة"، وهو ما زاد من احتمالية المواجهة العسكرية.
٥. **تزايد أهمية المبادرات الدبلوماسية:** أظهرت الأزمة الحاجة الملحة إلى حلول دبلوماسية أكثر فاعلية لاحتواء التوتر ومنع تفاقم الأوضاع إلى نزاع عسكري شامل.
٦. **تأثيرات الأزمة على النظام الدولي:** أظهرت الأزمة مدى هشاشة النظام الدولي أمام الأزمات الجيوسياسية الكبرى، حيث تسببت في تباين مواقف الدول وتعقيد المشهد السياسي العالمي.

- **التوصيات:**

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، ابرزها:

١. **تعزيز الحوار الدبلوماسي:** يتعين على الصين والولايات المتحدة تكثيف الجهود الدبلوماسية وإعادة فتح قنوات التواصل لتجنب أي تصعيد غير محسوب العواقب.
٢. **إعادة هيكلة سلاسل التوريد:** ينبغي للدول المتضررة من الأزمة البحث عن استراتيجيات جديدة لتنويع مصادرها الصناعية وتقليل الاعتماد على المناطق المتوترة.
٣. **تقوية دور المنظمات الإقليمية:** يتوجب على رابطة آسيان وغيرها من المنظمات الدولية لعب دور أكبر في التوسط بين الأطراف المتنازعة لتخفيف التوترات الجيوسياسية.
٤. **إيجاد حلول سلمية لقضية تايوان:** يتطلب الأمر حلولًا سلمية تأخذ في الاعتبار مطالب جميع الأطراف، مع التركيز على أهمية الحفاظ على الأمن الإقليمي.
٥. **تعزيز التعاون الأمني الدولي:** على الدول الإقليمية زيادة مستوى التنسيق الأمني والاستخباراتي لمواجهة أي تداعيات قد تنتج عن تصعيد الأزمة.
٦. عدم فرض وصية أي قوى كبرى على تايوان.
٧. تهدئة سباق التسلح بين القوى الكبرى المنغمسة في الأزمة، خاصة الولايات المتحدة والصين.
٨. طرح إمكانية قيام مصر بدور الوساطة بين أطراف الأزمة

الخلاصة:

يتناول هذا البحث أزمة تايوان وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا، من خلال تحليل التصعيد العسكري المتزايد بين الصين وتايوان، ودور التحالفات العسكرية الإقليمية والدولية، وعلى رأسها التحالفات الأمريكية في محيط الصين. ويعتمد البحث على عدد من المناهج أبرزها المنهج التاريخي لفهم جذور النزاع، ومنهج المصلحة الوطنية لتحليل دوافع الأطراف المختلفة، ومنهج النظم لتفسير تفاعلات الأزمة ومخرجاتها الأمنية. ويركّز على تأثيرات التصعيد العسكري الصيني، بما يشمله من مناورات وتهديدات بحرية وجوية، وعلى التوترات الناجمة عن دعم الولايات المتحدة لتايوان، بما في ذلك التسلح والتعاون الدفاعي. كما يناقش زيارة نانسي بيلوسي وأبعادها الاستراتيجية، ويستعرض التداعيات الاقتصادية والعسكرية للأزمة، وسيناريوهات مستقبلية محتملة لصراع قد يغير موازين القوى في المنطقة ويهدد الأمن الإقليمي والدولي.

المراجع:

1. McGraw-Hill Education, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**,2005, pp 331-350.
2. Charles McClelland**, the beginning Duration and Abatement International Crisis: Comparison in two Conflict Arenas, in Charles. Herman (Ed), International Crisis Insights from Behavioral Research**, (New York, the Free Press, 1972) ,p.83.
3. Brecher, Michael**. International Crises: Perspectives on Their Causes and Effects. Routledge**, 1991, pp. 15-30.
4. Oran R. Yong, **the Politics Of Force: Bargaining During international Crisis**, (New Jersey, Princeton University, 1968),p.15
5. Bush, Richard C., **Taiwan's Defense Policy and Regional Security in Asia**, Brookings Institution, 2023, p. 57.
6. Glaser, Bonnie**. Strategic Competition in the Indo-Pacific,** CSIS, 2023, p. 138.

٧. أخبار الدفاع العربي؛ **التوسع العسكري الصيني واستراتيجيته مفصلة في تقرير البنتاغون لعام ٢٠٢٤**، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الزيارة ٢١ مارس ٢٠٢٥، ومتاح على الرابط التالي: https://defense-arab.com/news/86710/

٨. مصطفي صلاح، **مسارات الصراع الأمريكي الصيني في تايوان**، المركز العربي للبحوث والدراسات، مقال ٣١ اكتوبر ٢٠٢١ , زيارة بتاريخ ١٩-٣-٢٠٢٥ من خلال الرابط: https://www.acrseg.com/41945

9. Mastro, Oriana Skylar. The Costs of War: China's Military Strategy Against Taiwan. Foreign Affairs, p89. 2022.

١٠. عبدالوهاب، شادي. "**تحليل الاستراتيجية الصينية في مواجهة الاستفزازات الأمريكية بتايوان**". مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية، أكتوبر ٢٠٢٢، ص ٢-٥ .

١١. رخا، حسن. "**الأبعاد الاقتصادية لزيارة نانسي بيلوسي إلى تايوان وتأثيرها على العلاقات الصينية-الأمريكية**. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية،

كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية، أكتوبر ٢٠٢٢.ص٧

١٢. مطر، جميل. "**نهاية سياسة الغموض الاستراتيجي الأمريكية تجاه الصين**".مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية، أكتوبر ٢٠٢٢.ص١٤

13. Mastro, O. China's Naval Expansion and Regional Responses. Harvard University Press.p92.(2022).
14. Lai, D. Cyber Warfare and Regional Security in Asia. Routledge.p110.(2023).
15. Glaser, **The Indo-Pacific Strategy: Balancing China and the US.** Oxford University Press.p144. 2023.
16. Huang, Y**. The Philippines' Strategic Dilemma: Between China and the US.** Cambridge University Press. P90. 2023.
17. Smith, J. **Japan and South Korea: Overcoming Historical Animosities for Strategic Cooperation**. Brookings Institution. P78. 2023.
18. Mastro, O**. China's Naval Expansion and Regional Responses**. Harvard University Press.p95 .2022.